

الفصل الثالث



المرأة المسلمة واختيار الشريك

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

كثيراً ما تناول الباحثون في الآونة الأخيرة الكلام عن حقوق النساء ومساواتهن بالرجال، وبحق خروج المرأة من بيتها لطلب العلم والعمل، وتصوير المرأة في بيتها وكأنها خادم مهضومة الحقوق.

ولهذا فإنه من الواجب إظهار ما لها من كرامة وحقوق ورفعة في الإسلام وفي الأسرة المسلمة. ومن الجدير ذكره بأن البيت والأمومة هي خاصية المرأة في الإسلام، وفي هذا المجال قال د. صبحي الصالح رحمته الله: «وهذا لا يغض من مكانة المرأة وأهليتها الكاملة للخبرة والاختصاص عندما تشاء، ولكنه يعرب عن الإحساس المشترك العام بأن اشتغال المرأة ببعض الأمور ليس شديد الالتصاق بطبيعتها، ولا وثيق الارتباط بوظيفتها.

إن وظيفة المرأة الأساسية هي الأمومة وتدبير المنزل وبناء البيت السعيد، ولكن وظيفتها لا تنحصر في هذه الأشياء. إنها في الإسلام، قبل أي امرأة في الدنيا، تتمتع منذ أربعة عشر قرناً



بشخصيتها الاقتصادية المستقلة وحريتها الكاملة في التصرف بأموالها بدون إذن زوجها، لأنها في هذا كالرجل سواء بسواء.

إن لها في الإسلام، سواء أوافق زوجها أم رفض، أن تبيع وتتاجر وتعتد الصفقات، وتؤجر البيوت وترهنها بلا فائدة ولا تعامل بالربا، ولها أن تقوم بالغرس والزراعة والفلاحة والحصاد واستصلاح الأراضي الزراعية، ولها أن تكون طبيبة أو مهندسة أو صحافية أو أستاذة جامعية أو رئيسة شركة أو مديرة أعمال، ولها أن تَنَخب وتُنتخب لأي مجلس تشريعي أو سياسي أو اقتصادي، ولها أن تتربع على منصة القضاء، بل لها أن تفتي الناس بأحكام الشريعة إذا كانت عليمة بها، مثلما كانت السيدة عائشة أم المؤمنين تفتي أكابر الصحابة في المسائل التي عرفتها وغابت عنهم. ولها أن تشتغل عند الضرورة القصوى في المعامل والمصانع بما يصون كرامتها، ولا يسيء إلى أنوثتها. ولا يجوز للزوج أن يأخذ منها شيئاً بغير رضاها، لأنها تتصرف في مالها كما تشاء⁽¹⁾.

المرأة في أسرتها لها أجر شهيد:

قبل الكلام عن أي حقوق للمرأة في أسرتها سنتوج مقدماً ما قاله رسول الله ﷺ في أن للمرأة ثواب الشهادة في أمومتها حيث ورد عن ابن عمر مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ: «المرأة في حملها

(1) د. صبحي الصالح، الإسلام ومستقبل الحضارة، ص 177، دار الشورى، ط 1، بيروت - لبنان، 1982م..



إلى وضعها إلى فصالها كالمرابط في سبيل الله فإن ماتت فيما بين ذلك فلها أجر شهيد^(١).

وعن ثواب النساء في حياتهن الأسرية تحت رعاية الزوج بما يرضي الله ورسوله ما ورد من حديث أسماء بنت يزيد الأنصارية التي أتت إلى النبي ﷺ وهو بين أصحابه فقالت له: «بأبي أنت وأمي، إني وافدة النساء إليك، واعلم نفسي لك الفداء، أما إنه ما من امرأة كائنة في شرق ولا غرب سمعت بمخرجي هذا أو لم تسمع إلا وهي على مثل رأيي، إن الله بعثك بالحق إلى الرجال والنساء، فآمنا بك وبإلهك الذي أرسلك. وإنا معشر النساء محصورات مقصورات قواعد بيوتكم، ومَقْضَى شهواتكم، وحاملات أولادكم. وإنكم معاشر الرجال فُضِّلْتُمْ علينا بالجمعة والجماعات، وعيادة المرضى، وشهود الجنائز، والحج بعد الحج، وأفضل من ذلك الجهاد في سبيل الله. وإن الرجل منكم إذا خرج حاجاً أو معتمراً أو مرابطاً حفظنا لكم أموالكم، وغزلنا لكم أثواباً وربينا لكم أولادكم، فما نشارككم في الأجر يا رسول الله؟ فالتفت النبي ﷺ إلى أصحابه بوجهه كله، ثم قال: هل سمعتم مقالة امرأة قط أحسن من مسألتها في أمر دينها من هذه؟ فقالوا: يا رسول الله ما ظننا أن امرأة تهتدي إلى مثل هذا! فالتفت النبي ﷺ إليها ثم قال لها: انصرفي أيتها المرأة، وأعلمي من خلفك من النساء، أن حسن تبعل إحداكن لزوجها، وطلبها مرضاته، واتباعها

(١) الأصبهاني (أحمد بن عبد الله ت. 430هـ)، حلية الأولياء، ج4، ص 298، دار الكتاب العربي، ط4، بيروت - لبنان، 1405هـ..



موافقته، تعدل ذلك كله. فأدبرت المرأة وهي تهلل وتكبر استبشاراً^(١).

الزواج :

شرع الله ﷻ الزواج وجعل له قواعداً وأسساً، ونظّم العلاقة بين ركنيه الذكر والأنثى ليستمر الجنس البشري. وجعل الزواج سكناً ومودة ورحمة ليسعد فيه كلا طرفيه، ولم يجعله حلبة مصارعة كما يصوره البعض ليقضي في زعمه على هذه الخلية الإنسانية التي يتباهى بها الشرق على الغرب في أخلاقياته وفي حفظ حقوق المرأة.

وهذه المودة والراحة النفسية والاطمئنان الداخلي الذي يشعر به كلا الزوجين بينه الله تعالى في القرآن العظيم بقوله جلّ وعلا: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(٢).

والزواج سنّه الله في خلقه يوم خلق آدم وحواء ﷺ وأسكنهما الجنة. قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(٣).

(١) البيهقي (أحمد بن الحسين ت. 458هـ)، شعب الإيمان، ج6، ص 421، تحقيق

محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - لبنان، 1410هـ..

(٢) سورة الروم، الآية: 21.

(٣) سورة البقرة، الآية: 35.

ثم كان سُنَّةً في الأنبياء، حتى إن بعض نساء الأنبياء الصالحات منهن والطلحات، ذُكرن في كتاب الله كامراًة زكريا عليه السلام: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُمُ وَوَهَبْنَا لَهُمُ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُمُ زَوْجَهُمْ﴾ ^(١). وامرأة عمران: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ^(٢). وامرأة إبراهيم عليه السلام: ﴿فَاقْبَلَتْ أَمْرَاتُهُ فِي صَرْفٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ ^(٣). وامرأة نوح عليه السلام: وامرأة لوط عليه السلام: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحَ وَامْرَأَتَ لُوطَ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ﴾ ^(٤).

وكذلك ذكر القرآن الكريم أيضاً امرأة صالحة هي امرأة فرعون: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَبِخِّي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَبِخِّي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ ^(٥).

ولكل هؤلاء النسوة نصيبها في الآخرة حسب عملها في الدنيا إن خيراً فخير وإن شراً فشر.

من هنا فإن الزواج الذي شرعه الله تعالى في القرآن الكريم وكان سمة الأنبياء قد شجع عليه الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: «يا معشر

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٩٠.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٣٥.

(٣) سورة الذاريات، الآية: ٢٩.

(٤) سورة التحريم، الآية: ١٠.

(٥) سورة التحريم، الآية: ١١.

الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء»^(١).

وعلى المرأة الصالحة، التي أحسنها الإسلام وأنعم عليها بنعمة الزواج، أن تتمثل بالنساء الصالحات اللواتي عناهن القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾^(٢).

اختيار الزوج:

قبلولوج في اختيار الزوج يجب ذكر ما أحله الله لكل من الرجل والمرأة في اختيار شريك الزواج. فقد أحل الإسلام للرجل الزواج من المسلمة أو من الكتابية - أي بنات النصارى واليهود غير الحربيين^(٣) -، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٤)، بينما لم يُحَلَّ للمسلمة أن تتزوج بغير المسلم، ولا ينعقد هذا الزواج إذا وقع ويجب فسخه. وإذا أسلم

(١) صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠١٨، حديث رقم ١٤٠٠.

(٢) سورة النساء، الآية: ٣٤.

(٣) الحربيات: كاليهوديات اللواتي يعشن في دولة إسرائيل ونحن في حالة حرب معها.

(٤) سورة المائدة، الآية: ١٠٧.

ذمي وتزوج مسلمة ثم رجع عن الإسلام فُرقَ بينه وبين زوجته ومنع الأب ابنته منه دون طلاق كما فعل الرسول ﷺ بالكافرين. وقد فُرقَ الرسول ﷺ بين ابنته زينب وزوجها أبي العاص ابن الربيع، ثم ردها إليه حين أسلم.

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا⁽²⁾، فمثل هذا الزواج لا يقع شرعاً.

ويمنع الإسلام زواج المسلمة من غير المسلم كي لا يكون لغير المسلم ولاية على المسلمة فيقرها على فعل ما لا يتفق وتعاليم دينها، أو يزين لها ذلك.

وقد حصر الله ولاية المؤمن له ﷺ ولرسوله وللمؤمنين دون سواهم، فقال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّهَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ⁽³⁾، وقال عز من قائل: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ⁽⁴⁾. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ⁽⁵⁾.

(1) سورة الممتحنة، الآية: 10.

(2) سورة النساء، الآية: 141.

(3) سورة المائدة، الآية: 55.

(4) سورة التوبة، الآية: 23.

(5) سورة آل عمران، الآية: 139.



وقد جاء في السنّة الشريفة عن الرسول الكريم ﷺ أن المرأة تنكح لأربع خصال فيها: لمالها، لحسبها، لجمالها ولدينها. فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها. فاظفر بذات الدين تربت يداك»⁽¹⁾. أي أن على المسلم أن يختار أعلى النساء وهي ذات الدين لأنها تعرف ما لها وما لزوجها عليها من حقوق، ولا يمنع إن جمعت ما بين التدين وبعض الخصال الثلاث الأخرى أو كلها.

وكما للرجل حقوق في اختيار الشريك فإن للمرأة أيضاً حقوق وأعلاها التدين وحسن الخلق. وإن أضيف إلى ذلك المساواة أو التقارب بالمستوى التعليمي والاجتماعي إلخ. فإنه أفضل لثلاث يتعالى أحد الزوجين على الآخر وتدب الخلافات التي كثيراً ما تؤدي إلى الشقاق والفراق.

وإن تجاهل المسلمون أمر صفة التدين في اختيار أزواج لبناتهم فإن ذلك يُجري الفساد في الأسر والمجتمع، فقد جاء عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه، فزوجوه، إلا تفعلوا، تكن فتنة في الأرض وفساد عريض»⁽²⁾.

فإذا كانت هذه الخصال موجودة في الخطيب فعلى المرأة أن ترضى به زوجاً لأن ذلك يسعد الأسرة لما لديه من فهم لدينه ولمعاملة زوجته بالحسنى. قال تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ

(1) صحيح مسلم، ج2، ص 1086، حديث رقم 1466.

(2) سنن الترمذي، ج3، ص 394، حديث رقم 1084.



وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ^(١). بينما اليوم يظهر أن الخاطب حينما يتقدم للخطبة فإن أول ما يُسئل عنه هو ماله وآخر ما يُسئل عنه هو تدينه.

الخطبة:

الخطبة هي المرحلة التحضيرية للزواج، فإذا عزم الإنسان على الزواج وقرر اختيار شريك حياته، فإن عليه أن يراعي الموافقة عند الطرف الآخر ولكلا الخطيين حق الموافقة أو الرفض. ويجب أن يرى كلاهما الآخر تسهيلاً لحصول الود والتفاهم الذي هو أساس الحياة الزوجية طبقاً لمعايير الإسلام، وأن يكون هذا الأمر أمام الناس وليس سراً.

وفي السنة الشريفة ورد عن المغيرة بن شعبة قال: حَطَبَت امرأة فقال لي رسول الله ﷺ: «أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَانْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُوْدَمَ بَيْنَكُمَا»^(٢). وفي تفسير «أن يؤدم بينكما» قال الكسائي من علماء اللغة: «يعني أن تكون بينهما المحبة والاتفاق»^(٣).

(١) سورة النور، الآية: ٣٢.

(٢) مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٤٦، (أحمد بن حنبل الشيباني ت. ٢٤١هـ.)، مؤسسة قرطبة، القاهرة - مصر، ل.ت..

(٣) وقال أبو عبيد: «لا أرى الأصل فيه إلا من أَدَمَ الطعام لأنَّ صَلَاحَهُ وَطِبَّهَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْإِدَامِ، ولذلك يقال طعام مَأْدُومٌ» - ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، ج ١٢، ص ٨، دار صادر - دار بيروت، بيروت - لبنان، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م..



والموافقة على الزواج تكون للبكر وللثيب - التي سبق لها الزواج -، وفي ذلك ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تُنكح الثيب حتى تُستأذن، ولا تُنكح البكر حتى تُستأمر». قالوا: يا رسول الله كيف إذن؟ قال: «إذنهما أن تُسكت»⁽¹⁾.

ولا تُكره المرأة على الزواج بمن لا ترغب به ولا يحق لوليها أن يرغمها على أمر لا تريده لورود ذلك في سنة النبي ﷺ عندما جاءته إحداهن تقول له: «إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته». فجعل الأمر إليها. فقالت: «قد أجزت ما صنع أبي، ولكن أردت أن تعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء»⁽²⁾.

وفي المقابل يجب موافقة ولي الأمر على اختيار الزوج لقول النبي المصطفى ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، نِكَاحُهَا بَاطِلٌ، وَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالْسلطانُ وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»⁽³⁾.

فالموافقة على الزواج يكون برضى البنت البكر وبرضى وليها ولا يجوز أن تتحول الشورى بين البنت ووليها إلى ضرب من التعسف القائم على الهوى الذي قد يحمل بعض الآباء على اتخاذ بناتهم سلعاً تباع. وحينئذ تمارس الفتاة حقها في اختيار زوجها

(1) النسائي (أحمد بن شعيب ت. 303هـ.)، السنن الكبرى، ج3، ص 282، حديث 5378، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري/ سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - لبنان، 1411هـ. / 1991م..

(2) ابن ماجه (محمد بن يزيد ت. 275هـ.)، سنن ابن ماجه، ج1، ص 602، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ل.ت..

(3) البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ج7، ص 105، حديث رقم 13377.

ورفض من يُفرض عليها، ولا يُقيم الشرع وزناً لرأي المتجبرين من الآباء. «حكى الفقيه أبو جعفر الهندواني أن امرأة جاءت إلى محمد بن الحسن الشيباني قبل موته بثلاثة أيام وقالت: إن لي ولياً وهو لا يزوجني إلا بعد أن يأخذ مني مالاً كثيراً. فقال لها: «اذهي فزوجي نفسك»!

أجل .. اذهبي فزوجي نفسك! هذا هو الموافق لروح الشريعة الغراء، التي ترفض أن ينظر المجتمع إلى المرأة نظرة التقاليد إليها، وتريد للأنثى أن تكون عصمتها بين يديها، وأن تُبصر الحقائق كلها بعينها، وأن تثق إلى الأبد بأنها إنسان ... قبل أن تكون أنثى.

ولولا اختفاء جوهر الدين وراء التقاليد لما أجبر الولي، أباً كان أو قريباً، الفتاة البكر الراشدة على الزواج بمن لا تحب ولا تريد، فالشرع يقرر للفتاة حقها في الزواج برضاها كالرجل سواء بسواء. لقد كان من حق الفتاة، وسيظل من حقها أيضاً، أن تختار زوجها لولا خضوعها للأسرة الواسعة الكبرى في مجتمعاتنا المتخلفة التي تجهل روح الشريعة الغراء.

وعلى ذلك، ليس صحيحاً أن اختيار الزوج هو حق خالص للرجل بل هو من حقوق كلا الجنسين على حد سواء»⁽¹⁾.

وليس هذا الأمر فحسب، بل يحق للمرأة أن تعرض نفسها

(1) د. صبحي الصالح، الإسلام ومستقبل الحضارة، ص 161، دار الشورى، ط1، بيروت - لبنان، 1982م..

على من تراه ملائماً كشریک للعمر، وهذا واضح في زواج السيدة خديجة بنت خويلد رضي الله عنها من رسول الله ﷺ خير البشر.

المهر (الصداق):

شرع الله ﷻ المهر في الرسالات السماوية في أمر الزواج، ومن ذلك ما كان من زواج موسى ﷺ من إحدى ابنتي شعيب عليه السلام. وكان المهر هو بقاء موسى ﷺ في خدمة شعيب عليه السلام مدة من الزمن، وأخبر بذلك الباري تعالى في كتابه الكريم على لسان شعيب عليه السلام: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَجَّجَ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽¹⁾.

وفي المسيحية فإن المرأة هي التي تقدم مالا للزوج حين الزواج ويسمى (دوطة)، وكلما كانت (الدوطة) كبيرة كان زواجها أسرع لرغبة الخطاب في اكتساب هذا المال.

وفي الإسلام ذكر المهر في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيًّا﴾⁽²⁾. فكان المهر من حق المرأة فقط وواجب على الزوج دفعه لها وعدم أخذ شيء منه بعد الزواج إلا برضاها التام.

«وقد صور بعض خصوم الإسلام المرأة المسلمة فيما يتعلق

(1) سورة القصص، الآية: 27.

(2) سورة النساء، الآية: 4.



بتشريع المهر بالمرأة القابلة للبيع والشراء، ولم يفهموا الحكمة من المهر بأنه نصيب الرجل في بناء الحياة البيئية، وأن هذا الالتزام من جانبه وحده، لما فُرض له من قوامته على المرأة، ولما فُرض فيه بحكم الطبيعة من أنه المكافح في الحياة والمسؤول عن توفير أسباب الحياة⁽¹⁾.

ولم تحدد قيمة المهر في الإسلام وتختلف باختلاف قدرة الرجل المالية، وعليه أن يمهرها وإن كان معسراً لما ورد في حديث عن سهل بن سعد قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: «إني وهبت منك نفسي. فقامت طويلاً. فقال رجل: زوجنيها إن لم تكن لك بها حاجة. قال: هل عندك من شيء تصدقها؟ قال: ما عندي إلا إزاري. فقال: إن أعطيتها إياه جلست لا إزار لك فالتمس شيئاً. فقال: ما أجد شيئاً. فقال: التمس ولو خاتماً من حديد. فلم يجد. فقال: أمعك من القرآن شيء؟ قال: نعم سورة كذا وسورة كذا لسور سماها. فقال: زوجناكها بما معك من القرآن»⁽²⁾.

وفي حالة اليسر فإن المهور العالية موجودة أيضاً وهذا ما لاحظته عمر بن الخطاب رضي الله عنه فنهى عن المغالاة فيها في إحدى خطبه، فقامت امرأة بعد أن سمعت مقولته وقالت له: «يا عمر

(1) محمد عزت الشريف، دور النساء في عصور الأنبياء، ص 42، دار عمار،

1323هـ / 2003م..

(2) البخاري، صحيح البخاري، ج5، ص 1973، حديث رقم 4842.

يعطينا الله وتحرمنا! أليس الله ﷻ يقول: ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾؟⁽¹⁾ فقال عمر: أصابت امرأة وأخطأ عمر». وفي رواية فأطرق عمر ثم قال: «كل الناس أفقه منك يا عمر! وترك الإنكار»⁽²⁾.

والمهر حق المرأة فقط، ولا يتعين دفع كامل المهر حين العقد، بل يجوز أن يكون مؤجلاً كله أو بعضه أو مقسماً لأوقات يتفق عليها العاقدان، وللزوجة الرشيدة بعد العقد أن تبري الزوج منه أو من بعضه لأنه حقها فلها أن تتصرف فيه بالإبراء أو الهبة كما تشاء⁽³⁾.

وأقصى مدة لوفاء المهر الذي في ذمة الزوج هي حال انتهاء الحياة الزوجية إما بالطلاق، وإما بالوفاة، وهذا المهر هو حق للمرأة غير حقها في الإرث حين وفاة زوجها، لأنه دين من جملة الديون التي يجب دفعها من تركة الميت قبل تقسيمها على الورثة، فإن لم يترك الزوج مالاً التزم الورثة بتسديد هذا الدين لها كما يلتزمون بتسديد جميع الديون حسب الشرع لأن الغرم بالغنم، فمن يحق له قبض الإرث عليه دفع ديون الإرث أيضاً.

(1) سورة النساء، الآية: 20.

(2) القرطبي، مختصر تفسير القرطبي، ج 1، ص 419.

(3) محمد عزت الشريف، دور النساء في عصور الأنبياء، ص 42، دار عمار،

القوامة:

من الأمور المهمة التي تثار هذه الأيام موضوع القوامة في الأسرة وأنها بيد الأب القائم عليها. وقد نسي البعض العديد من الأمور التي تجعل هناك فرقاً بين الذكر والأنثى في أصل الخِلقَة. فمثلاً هناك:

- 1 - تفاوت من حيث القدرة والقوة بين الرجل والمرأة وذلك من سنن الله تبارك وتعالى، كما يوجد تفاوت بين المخلوقات الأخرى في الجنس الواحد وما ذلك إلا لتستقيم الحياة وتستمر. ولقد كرم الله تبارك وتعالى بني آدم على سائر خلقه وسخر لهم البر والبحر فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَجْرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾⁽¹⁾.
- 2 - التفاضل بين البشر كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾⁽²⁾.
- 3 - التفاوت بين البشر في سلامة الخِلقَة وعدمها، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ يَسْتَوِي الظُّلُمْتُ وَالنُّورُ﴾⁽³⁾.
- 4 - التفاوت في الكفاءات وفي الأعمال حتى بين صفوف المؤمنين، فقال جل شأنه: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ

(1) سورة الإسراء، الآية: 70.

(2) سورة البقرة، الآية: 253.

(3) سورة الرعد، الآية: 16.



أُولَى الضَّرِّ وَالْمُجْهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ
الْمُجْهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى
وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجْهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا^(١).

فهذا التفاوت بين المخلوقات هو من حكمة الله تبارك وتعالى،
ومهما حاول الإنسان مغالطة هذه السنن فإنه لن يستطيع. وإذا ما نظر
الإنسان بتجرد إلى هذا الكون العظيم ونظر إلى أي كيان اجتماعي
لوجد فيه الرئيس والمرؤوس حتى في عالم الحيوان. فمثلاً هناك
الطيور المهاجرة عبر المناطق تمر وعلى رأسها قائد، وفي ذلك قال
تعالى: ﴿وَمِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَلِيرَ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ﴾^(٢).
وحتى عالم المخلوقات الصغيرة كالنحل مثلاً فالمتأمل لنظامها يرى
حكمة الخالق في نظام الرئيس والمرؤوس من النحلة الملكة إلى
العاملات. قال تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ امْتَحِذِي مِنَ اللَّبَالِ يَوْمًا﴾^(٣).

وكذلك الأمر في بني آدم فإن نظام أي دولة يكون بين رئيس
ومرؤوس، أو أي مؤسسة مهما كبرت أو صغرت، فلماذا هذا
التحيز في موضوع القوامة.

وجعل رب العزة القوامة في يد الزوج مناط تكليف وليس
مناط تشريف، لأنه الأقدر جسمياً وعقلياً على حماية أسرته. قال
تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٤). وحول قوامة الزوج

(١) سورة النساء، الآية: 95.

(٢) سورة الأنعام، الآية: 38.

(٣) سورة النحل، الآية: 68.

(٤) سورة الملك، الآية: 14.



قالت كاتبة إنكليزية بكل جرأة وصراحة :

«من السخافة وقلة العقل أن تحاول الزوجة سلب قوامة الزوج وسلطته الطبيعية، لأن المرأة منذ أن جاءت إلى هذه الدنيا أصبحت بطبيعتها تطيع زوجها وتخضع لديه»، ثم قالت: «ومع أن هناك بعض الرجال الأنذال يريدون أن يستعملوا القوامة للإساءة بالمرأة وشقائها، فإن هناك ملايين من الرجال يحافظون على حقوق النساء واحترامهن، مع المحافظة على قوامتهن وسلطتهن الطبيعية ... ويعترفون بأن المرأة نعمة من عند الله الخالق». وكتبت كاتبة أمريكية تقول:

«لو كانت لي ابنة لأوصيتها بأنه لا ينبغي لها أن تعد نفسها مساوية لزوجها في المقام والمنزلة ولو أحبها زوجها حباً جماً واحترمها». ثم قالت: «إن هناك نساءً يعملن في المصانع ومصالح الحكومات وربما يكسبن من أعمالهن عائداً يعادل عائداً أزواجهن، ومع ذلك عليهن أن يقدرن محبة أزواجهن، فلا يزعمن أنهن أصبحن مثل أزواجهن في مقام العمل»⁽¹⁾.

وقد كان اختيار الرجل لرئاسة العائلة في الإسلام لأسباب منها :

- 1 - أن له امتيازاً واقتداراً في العقل وحسن السياسة والتدبير، وزجر أفراد العائلة وردعهم عن فساد الأخلاق والانحراف عن طريق الحق والصواب، وقيادتهم نحو الصلاح وطريق

(1) مبشر الطرازي الحسيني، المرأة وحقوقها في الإسلام، ص 40، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ل. ت..



السعادة وفصل النزاع العائلي الذي يحدث عادة بين أعضائها.
 2 - أن المهر والنفقة والكسوة والسكنى للزوجة، مع النفقات للأولاد وتكاليف تربيتهم وتعليمهم، ونفقات غيرهم من أعضاء العائلة، وغيرها مما تتطلبه الحياة العائلية، إنما هي كلها على ذمة الرجل في حكم الإسلام ولهذا فإن له حق التصرف في أن يكون هو المسؤول الأول عن العائلة وراعيها.

وفي تحليل منطقي للأمور يظهر أن القوامة هي مسؤولية. وقد جعلت للرجل بسبب استعداداته الطبيعية لذلك، وأُعدت المرأة لقبولها بالفطرة. وهذا ما ذكر في محكم التنزيل بقوله تعالى: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾⁽¹⁾. فقوله تعالى: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَ﴾ أي: بوسوسة إبليس، وهذا الخطاب موجه إلى آدم وحواء عليهما السلام، بينما قول الله تبارك وتعالى في الآية: ﴿فَتَشْقَى﴾، خطاب موجه إلى آدم ﷺ وحده، حيث لم يقل جل شأنه: «فتشقى»، وما ذلك إلا لحكمة بالغة، ذلك أن الشقاء سيكون لآدم ﷺ وحده نتيجة هذه المسؤوليات التي سيتحملها، فآدم ﷺ مخلوق للكفاح ولمقابلة صعاب الحياة وحواء ﷺ مخلوقة سكنً له وإن كان هو أيضاً سكناً لها. وبوجه عام فهي مصدر العطف الذي تزول معه متاعب آدم ﷺ. قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾⁽²⁾.

(1) سورة طه، الآية: 117.

(2) سورة الروم، الآية: 21.

وقال تعالى في القوامه: ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾^(١). فهذه قاعدة تمثل المساواة في المعاملة الزوجية بين المرأة والرجل بالمعروف إلا أمراً واحداً عبّر عنه بقوله ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ دَرَجَةٌ﴾. وهذه الدرجة مفسرة بقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^(٢). وقد أحال في معرفة ما لهن وما عليهن على المعروف بين الناس في معاشرتهم ومعاملاتهم في أهليهم، وما يجري عليه عرف الناس هو تابع لشرائعهم وعقائدهم وآدابهم وعاداتهم، فهذه الجملة تعطي الرجل ميزاناً يزن به معاملته لزوجته في جميع الشؤون والأحوال، فإذا هم بمطالبتها بأمر من الأمور يتذكر أنه يجب عليه مثله^(٣)، وفي ذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما: «إنني لأتزين لامرأتي كما تتزين لي، وما أحب أن أستنظف - استنظفت الشيء إذا أخذته كله - كل حقي الذي لي عليها فتستوجب حقها الذي لها علي، لأن الله تعالى قال: ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾»^(٤).

«وليس المراد بالمثل المثل لأعيان الأشياء وإنما أراد أن الحقوق بينهما متبادلة وأنهما أكفاء. فما من عمل تعمله المرأة للرجل إلا وللرجل عمل يقابله لها، إن لم يكن مثله في شخصه فهو مثله في جنسه، فهما متماثلان في الحقوق والأعمال، كما

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٢) سورة النساء، الآية: ٣٤.

(٣) مبشر الطرازي الحسيني، المرجع السابق، ص ٣٨.

(٤) القرطبي، مختصر تفسير القرطبي، ج ١، ص ٢٠٢.



أنهما متمثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل، أي أن كلاً منهما بشر تام له عقل يتفكر في مصالحه، وقلب يحب ما يلائمه ويسر به، ويكره ما لا يلائمه وما ينفر منه، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر ويتخذة عبداً يستذله ويستخدمه في مصالحه لا سيما بعد عقد الزوجية والدخول في الحياة المشتركة التي لا تكون سعيدة إلا باحترام كل من الزوجين للآخر والقيام بحقوقه.

وقال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَأَلْصَقْتَ لِي فَرْجًا وَلَمْ تُحِمْ عَنِّي ذَرْعًا لِكَيْ لَا تَكُونَ أَرْسَالًا عَلَيْهِمْ طَوْلُ الْمُقِيمِينَ فِي الْقُرَى وَالْغُفَى مِنَ الَّذِينَ هُمْ يَكُونُونَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (١).

فقد حكم الله تبارك وتعالى في هذه الآية بجملة: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ بقوامة الرجال على النساء أمراً قطعياً لا مجال للمناقشة فيه.

أما قوله جل شأنه: ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ فقد بين العلة للحكم المذكور، حيث نوه بما للرجال من الفضل على النساء بالامتياز في العقل والاعتدال الأكثر في السياسة والتدبير.

وقوله تعالى: ﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ بين للحكم علة ثانية، ألا وهي أن الرجال أنفقوا من أموالهم على النساء بصورة المهر وبصورة النفقة طوال الحياة الزوجية، فلهم الحق في القوامة ومقام الرئاسة في الحياة الزوجية والعائلية (٢).

(١) سورة النساء، الآية: ٣٤.

(٢) مبشر الطرازي الحسيني، المرجع السابق، ص ٣٨ - ٣٩.



أي أن من شأن الرجال المعروف المعهود القيام على النساء بالحماية والرعاية والولاية والكفاية، ومن لوازم ذلك أن يُفرض عليهم الجهاد دونهن فإنه يتضمن الحماية لهن، وأن يكون حظهم في الميراث أكثر من حظهن لأن عليهم من النفقة ما ليس عليهن، وسبب ذلك أن الله تعالى فضّل الرجال على النساء في أصل الخَلقة، وأعطاهم ما لم يعطهن من الحول والقوة، فكان للثفاوت في التكاليف والأحكام أثر في التفاوت في الفطرة والاستعداد، وثُمَّ سبب آخر كسبي يدعم السبب الفطري، وهو ما ينفق الرجال على النساء من أموالهم، فإن المهور تعويض للنساء ومكافأة لهن على دخولهن بعقد الزوجية تحت رئاسة الرجال.

فالشريعة كرّمت المرأة إذ فرضت لها مكافأة عن أمر تقتضيه الفطرة ونظام المعيشة وهو أن يكون الزوج قِيماً عليها، فجعل هذا الأمر من قبيل الأمور العرفية التي يتواضع الناس عليها بالعقود لأجل المصلحة، كأن المرأة تنازلت باختيارها عن المساواة التامة وسمحت بأن يكون للرجل عليها درجة واحدة هي درجة القوامة والرئاسة ورضيت بِعَوَضٍ مالي عنها.

كذلك مضت الحكمة في فضل الرجل على المرأة في القوة والقدرة على الكسب والحماية، ذلك أنه هو الذي يتيسر لها به القيام بوظيفتها الفطرية وهي الحمل والولادة وتربية الأطفال وهي آمنة مطمئنة. وفي التعبير حكمة أخرى وهي الإشارة إلى أن هذا التفضيل إنما هو للجنس على الجنس لا لجميع أفراد

النساء، فكم من امرأة تُفْضَل زوجها في العلم والعمل والقدرة على الكسب^(١).

ولكن بوجه عام فقد أمر الباري تعالى ألا تتمنى النساء ما اختص به الرجال كما أمر الرجال ألا يتمنوا ما اختصت به النساء لقوله جل من قائل: ﴿وَلَا تَنَّمَنُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾^(٢).

وتنكير لفظ «نصيب» لإفادة أن ليس كل ما يعمله العامل يؤجر عليه وإنما الأجر على ما عمله بالإخلاص. ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ﴾ أي ليسأله كل منكم الإعانة والقوة على ما نيظ به حيث لا يجوز له أن يتمنى ما نيظ بالآخر. ويدخل في هذا النهي عن تمنى كل ما هو من الأمور الخلقية كالجمال والعقل إذ لا فائدة في تمنيتها لمن لم يُعطها. ولا يدخل فيه ما يقع تحت قدرة الإنسان من الأمور الكسبية، إذ يُحمد من الناس أن ينظر بعضهم إلى ما نال الآخر ويتمنى لنفسه مثله وخيراً منه بالسعي والجد، كأنه يقول وجهوا أنظاركم إلى ما يقع تحت كسبكم، ولا توجهوها إلى ما ليس في استطاعتكم، فإنما الفضل بالأعمال الكسبية فلا تتمنوا شيئاً بغير كسبكم وعملكم^(٣).

(١) محمد رشيد رضا، حقوق المرأة في الإسلام، نداء إلى الجنس اللطيف، ص 47-48، تعليق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، نداء للجنس اللطيف، بيروت - لبنان، ل. ت. ..

(٢) سورة النساء، الآية: 32.

(٣) محمد رشيد رضا، المرجع السابق، ص 44.